حالة المعابر في قطاع غزة
2018/8/1 - 2018/8/31

يستمر الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي، وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (شهر أغسطس) شددت السلطات المحتلة القيود المفروضة على المعابر التجارية، حيث قامت بإغلاق معبر كرم أبو سالم، ومنعت دخول السلع والبضائع إلى قطاع غزة، مع السماح بشكل استثنائي بمرور بعض السلع الإنسانية (من بينها الغذاء والدواء)، كما قررت فرض حظر كلي على تصدير وتسويق كافة البضائع من قطاع غزة. وعلى صعيد المعابر المخصصة لمرور الأفراد ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة. وفي إطار فرض المزيد من القيود على سفر هذه الفئات، لجأت سلطات الاحتلال مؤخراً إلى إجبار بعض هذه الفئات وخاصة الطلاب في الخارج والمسافرين عبر معبر الكرامة، على السفر بواسطة باصات تنقلهم من معبر بيت حانون إلى معبر الكرامة مباشرة "نظام الشاتيل"، وهو ما فاقم معاناة هذه الفئات، ووضع قيوداً معقدة على حركتهم.

وقد تسببت القرارات الإسرائيلية المتلاحقة الخاصة بتشديد إجراءات الحصار على قطاع غزة، وإغلاق المعبر التجاري الوحيد "كرم أبو سالم" بشكل كامل، وحظر إدخال كافة أنواع الوقود والغاز والسلع والاحتياجات الأساسية لسكان القطاع، في تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لـ 2 مليون فلسطيني، وذلك بفعل التأثيرات الخطيرة، الناجمة تلك القرارات[1].

القيود على حركة البضائع والسلع

- بتاريخ 2018/8/1، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، ، تعليماته بحظر إدخال الوقود والغاز إلى قطاع غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم اعتبارًا من صباح 2018/8/2. وقد سبق هذا القرار قيام السلطات المحتلة بتاريخ 2018/7/10 بإغلاق معبر كرم أبو سالم، ومنع دخول السلع والبضائع إلى قطاع غزة، مع السماح بشكل استثنائي بمرور بعض السلع الإنسانية (من بينها الغذاء والدواء والمواد الطبية والوقود والغاز)، كما قررت فرض حظر كلي على تصدير وتسويق كافة البضائع من قطاع غزة. واستمر إغلاق معبر كرم أبو سالم بشكل كلي حتى 2018/8/15، حيث أعادت سلطات الاحتلال فتح المعبر، مع استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، وتحتوي هذه الاصناف مئات السلع والاحتياجات الأساسية والمواد الخام. وقد بلغت واردات قطاع غزة من خلال معبر "كرم أبو سالم" خلال شهر أغسطس 8.962 شاحنة، وذلك بعد فتح المعبر بشكل جزئي.

[1] – للاطلاع على التأثيرات الخطيرة التي خلفتها قرارات تشديد الحصار على قطاع غزة، أنظر بيان المركز الصادر بتاريخ 2018/8/2، على الرابط الالكتروني:
https://pchrgaza.org/ar/?p=15784

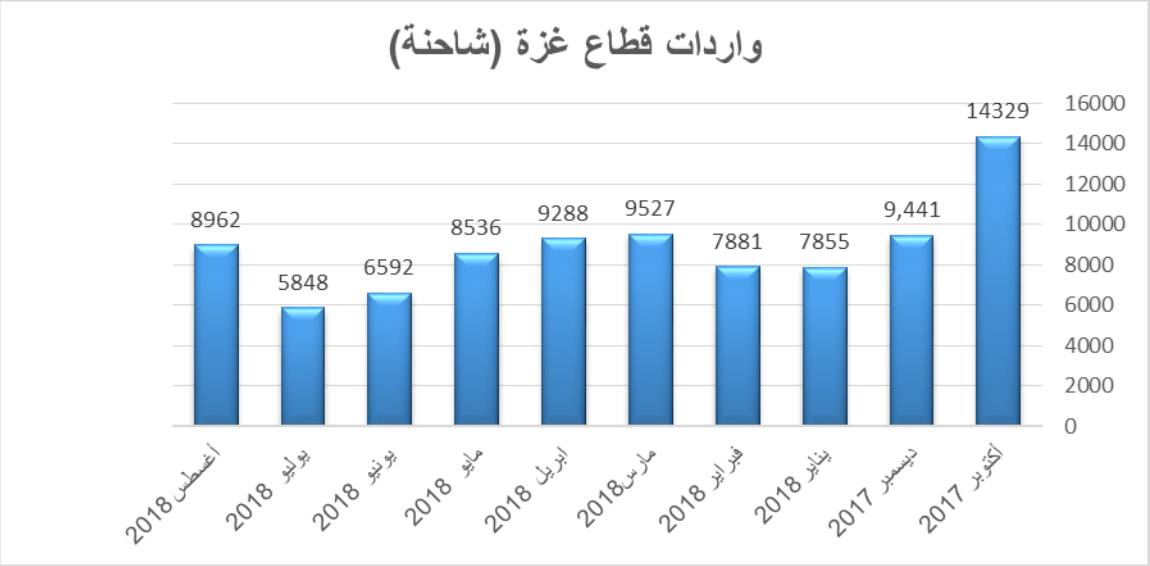

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر أغسطس (بعد إلغاء قرار حظر التصدير نهائياً) بتصدير 67 شاحنة منها 43 شاحنة إلى الضفة الغربية)، تحتوي على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس.

- تعادل صادرات شهر أغسطس 1.4% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً. وقد سجل شهر يوليو الماضي أقل نسبة صادرات، حيث تم تصدير 29 شاحنة فقط، بينما شهد شهر يناير الماضي أعلى نسبة صادرات، حيث تم تصدير 389 شاحنة.

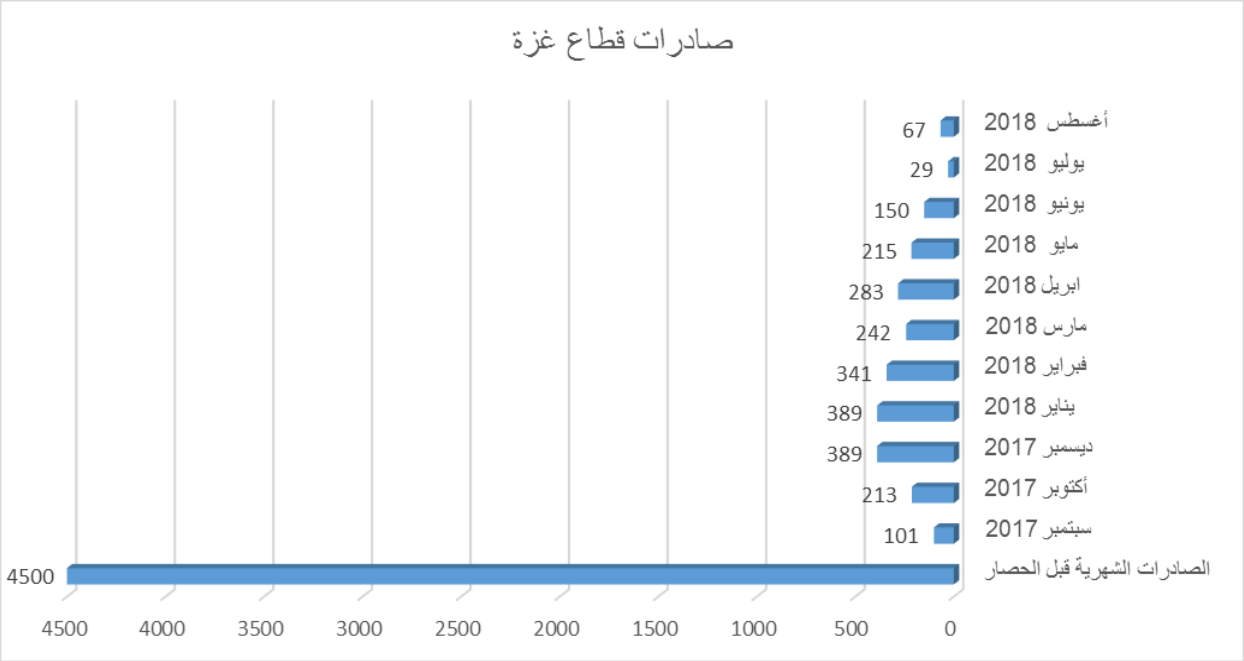

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، وتحتوي هذه الاصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركز في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تم الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحافيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- فرضت السلطات الاسرائيلية قيوداً جديدة على مغادرة الفئات المحدودة التي يسمح لها باجتياز معبر بيت حانون "ايريز". وقد شملت هذه القيود إطالة الوقت المطلوب للتعامل مع طلبات تصاريح الخروج من غزة من 24 يوم عمل إلى 70 يوم عمل لطلبات الدراسة، التجارة، السفر إلى الخارج، و50 يوماً لطلبات زيارة قريب مريض، حضور مؤتمرات، مواعيد مع قنصليات وسفارات في الضفة الغربية، أو إسرائيل، و23 يوم عمل للنظر في طلبات المعالجة الطبية غير الطارئة. ولا تشمل هذه المدة أيام الاجازات المقررة وهي يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع.
- كما فرضت السلطات الاسرائيلية قيود جديدة على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايريز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

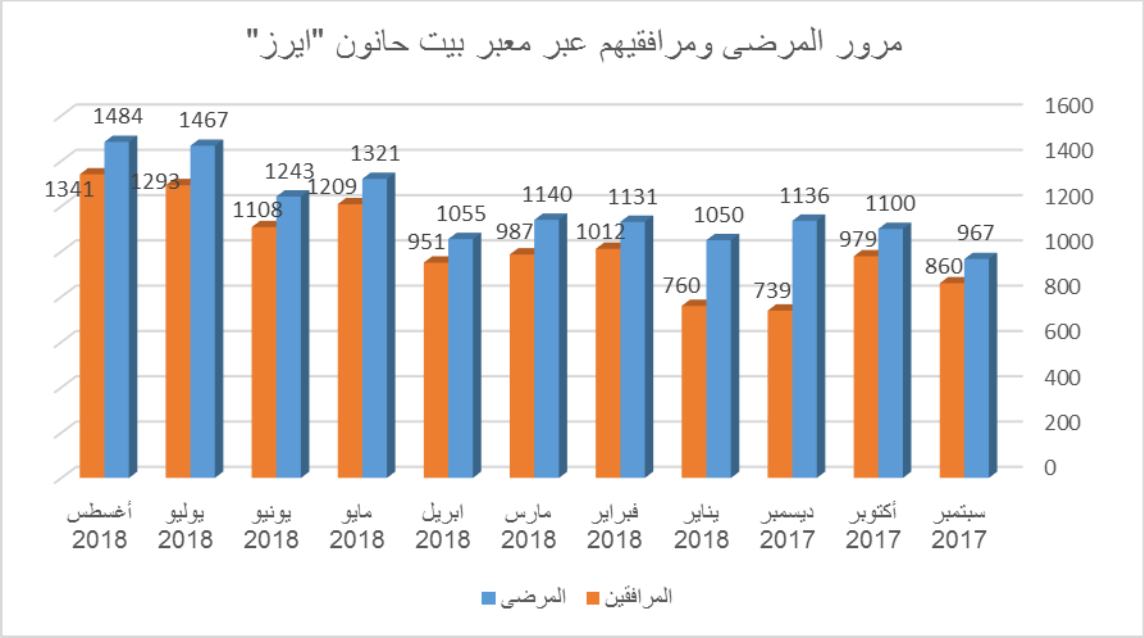

- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال سفر 690 مريضاً من المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وفي نطاق ضيق سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أغسطس بمرور 1,484 مريض، ويشكل عدد المرضى الذين سُمح لهم باجتياز معبر بيت حانون "ايريز" 68.2% من عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح سفر عبر المعبر (2.174 طلب).

- جدير بالذكر أن عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح لاجتياز معبر بيت حانون "ايريز" منذ بداية عام 2018 بلغ 16.282 طلباً، تم الموافقة على 9.881 طلباً منها، أي ما يعادل 60.6% من الطلبات المقدمة، وذلك بحسب احصائيات دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة.

- **زيارات المعتقلين:** سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أغسطس لـ 93 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على دفعتان، وفق مصادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة. ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أغسطس محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية.

- **التجار:** واصلت السلطات المحتلة فرض القيود على تنقل التجار عبر معبر بيت حانون "ايريز"، حيث سمحت السلطات الاسرائيلي خلال شهر أغسطس بمرور 5.149 تاجر، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. وقد سجل ذلك انخفاضاً بنسبة 28.3% عن شهر يوليو، حيث بمرور 7.187 تاجر. ورغم ارتفاع عدد التجار عن الشهور الماضية، غير أن السلطات المحتلة ما زالت تحظر مرور مئات التجار، من دون أسباب.

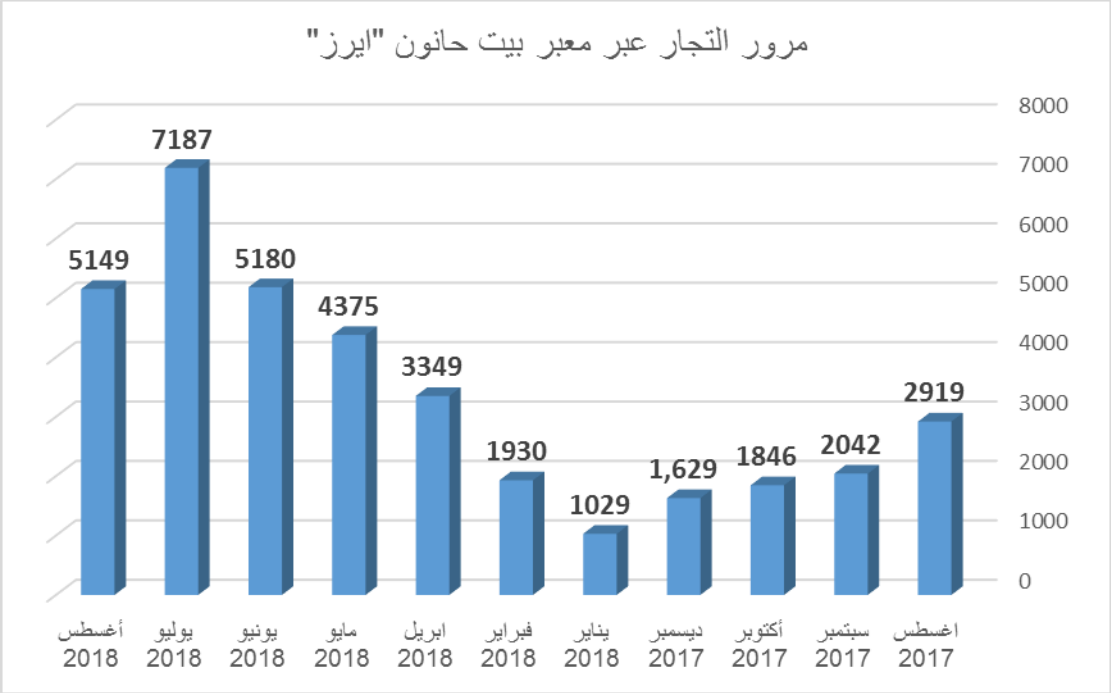

- **الفئات الأُخرى:** سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر أغسطس لـ 616 من العاملين في المنظمات الدولية، و64 دبلوماسياً، و596 من أصحاب الحاجات شخصية، و414 من المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، و229 من عرب 1948 باجتياز المعبر، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. وخلال نفس الفترة منعت سلطات الاحتلال كبار السن من الوصول إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه. ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

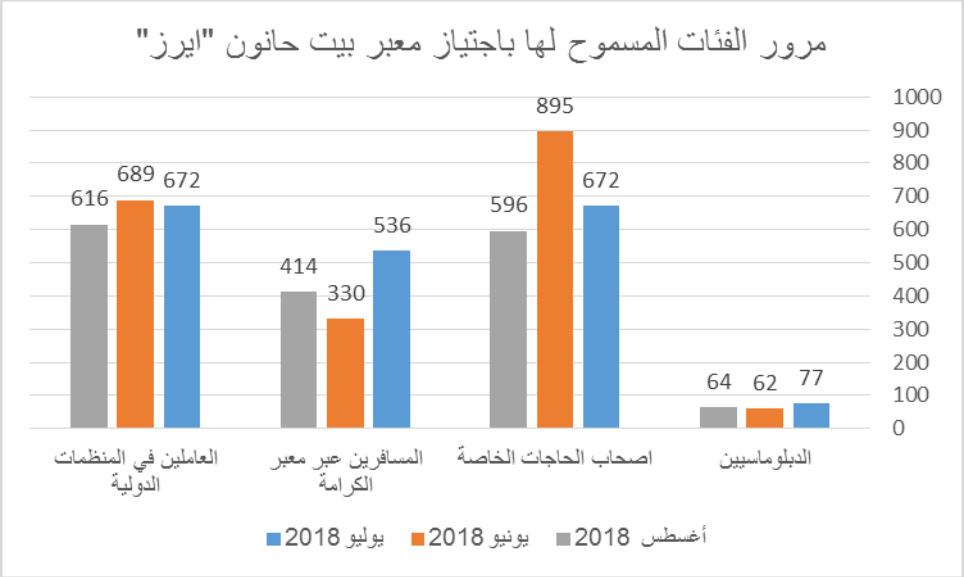

- **اعتقال مواطن على معبر بيت حانون "إيرز"**

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، المتمركزة في معبر بيت حانون "إيرز" صباح يوم الخميس الموافق 2018/8/2، المواطن محمد أحمد أحمد الأسطل، 50 عامًا، وهو متزوج وأب لـ 10 أبناء، ويسكن السطر الغربي في خانيونس، ويعمل تاجرًا، أثناء مروره عبر المعبر في طريقه إلى الضفة الغربية. وأفادت عائلة المواطن المذكور لباحث المركز، أنه وصل في حوالي الساعة 9:30 صباحاً إلى معبر بيت حانون، وبحوزته تصريح مرور، بهدف السفر إلى الضفة الغربية، حيث اعتاد على السفر عبر الحاجز لمتابعة أعماله التجارية، وبعد الظهر انقطع الاتصال به عبر هاتفه، وفي اليوم التالي علمت العائلة باعتقاله من قوات الاحتلال.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، حيث تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 7.977 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 6.251 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية 591 مواطناً، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.